

بيروت استضافت القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية العربية: مصرف لإعادة الإعمار وصندوق للإقتصاد الرقمي

استضافت بيروت للمرة الاولى القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية العربية، بعدما كانت قد استضافت في العام 2002 القمة العربية. كانت لاختيارها ابعاد ايجابية كثيرة، خصوصا وان القمة تزامنت مع العمل على اطلاق مشاريع "سيدر 1". وهي تحمل هدفا غير معلن هو استعادة ثقة الدول العربية بعد مرحلة من شبه المقاطعة سواء السياحية ام الاقتصادية

مصرف عربي لاعادة الاعمار والتنمية الذي يشبه البنك الاوروبي لاعادة الاعمار والتنمية EBRD الذي تأسس بعد الحرب الباردة لدعم اقتصاد الدول الاوروبية وتأمين التمويلات المشتركة للاستثمارات. وكذلك اعلان وزير خارجية الكويت صباح الاحمد الجابر الصباح عن مبادرة امير الدولة لانشاء صندوق للاستثمار في مجال التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي برأس مال 200 مليون دولار بمشاركة القطاع الخاص. والتزم فوراً اعلان مساهمة الكويت بـ 50 مليون دولار، لتلحقه قطر بمساهمة مماثلة.

ليس المهم النظر الى المقررات فحسب، فالبيان الختامي لا يخلو من عناصر متحركة وفقا للتطورات. قمة بيروت ناشدت المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته للحد من مأساة النزوح واللجوء ودعم الدول المضيفة، واقامة المشاريع التنموية للمساهمة في الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية، ومضاعفة الجهود الجماعية لتعزيز الظروف المؤاتية لعودة النازحين بما ينسجم مع الشرعية الدولية ويحترم سيادة الدول المضيفة. وكلفت الامانة العامة الدعوة الى عقد اجتماع يضم الجهات المانحة والصناديق العربية بمشاركة الدول العربية المضيفة، للاتفاق على آلية واضحة لتمويل هذه المشاريع.

واجمع عدد من خبراء الاقتصاد الذين ينتمون الى مدرسة اقتصادية واحدة، على ان لبنان كان يعول على هذه القمة بشكل كبير لاستعادة ثقة الدول العربية، بعد مرحلة من شبه المقاطعة سواء السياحية ام الاقتصادية. الا ان الفراغ الحكومي والخلاف

تم تدشين اعمال الدورة الرابعة من القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية العربية بانعقاد منتدى القطاع الخاص العربي الذي شارك فيه نحو 400 شخص من 24 بلدا عربيا واجنبيا، واكتسب اهميته من كون قرارات القمم السابقة تعول على دور القطاع الخاص في تمويل كثير من البرامج والمشاريع. كانت فرصة للمشاركين العرب في السؤال عن مشاريع البنى التحتية، خصوصا وان التمويل موجود ويبلغ نحو 11 مليار دولار.

تضمنت اعمال المنتدى 5 جلسات قدمت فيها 26 ورقة عمل، تناولت: دور القطاع الخاص ومؤسسات التمويل في التنمية المستدامة، التجارة البينية، اعادة الاعمار، الثورة الصناعية الرابعة والمرحلة الاقتصادية المقبلة، المرأة العربية والتمكين الاقتصادي، ريادة الاعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة: مفتاح التحول الى الاقتصاد المعرفي، لبنان والشراكة بعد مؤتمر سيدر.

واكد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون سهر لبنان على تنفيذ مقررات قمة بيروت التنموية الاقتصادية والاجتماعية سعيا الى "تأمين اقتصاد عربي متكامل، نظرا الى ما يشكله من فائدة اكيدة لدولنا وشعبنا". ولفت الى ان لبنان سيتابع هذه القرارات بالتعاون مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية "وصولاً الى ظروف اجتماعية واقتصادية اكثر اشراقا لشعبنا، والمضي قدما في مسيرة النهوض والازدهار، فالازدهار هو احد عوامل السلام".

لعل ابرز ما حملته القمة، هو المبادرة التي اطلقها الرئيس عون بدراسة اقتراح تأسيس

المنلا: احوال المنطقة صعبة للغاية

■ هل القمة التي عقدت في لبنان تمهيد لاعادة الثقة به؟
□ استضافة لبنان قمة عربية في هذا الحجم هو اشارة ايجابية، خصوصا وان الاحوال في المنطقة التي تحوط بلبنان صعبة للغاية. لذلك لا يمكن ان ينتج منها توصيات لتحسين الوضع في لبنان، علما ان لهذه القمة اهمية على المديين المتوسط والطويل، كون لبنان عضوا فاعلا في جامعة الدول العربية.

■ هل استطاعت القمة اعادة تحريك العلاقات الجيدة بين لبنان والدول العربية وخصوصا الخليجية؟
□ العلاقة في المرحلة الاخيرة كانت مقبولة جدا بين لبنان وتلك الدول. القمة جاءت مناسبة لرجال الاعمال في منطقة الخليج للعودة الى الاستثمار في لبنان. للقمة ايجابيات كبيرة جدا لن تظهر بصورة آلية ولكن نتائجها ستظهر على المدى القريب.

■ الازمة الحكومية التي يعيشها لبنان الى اي حد يمكن ان تؤثر على النتائج المستقبلية التي تترقبونها؟
□ النقطة الاساسية المتعلقة بنجاح اي خطوة متعلقة بمندرجات مؤتمر سيدر يحتاج الى قرارات

كيف تنظر الى حجم المشاركة في القمة وخصوصا في اجتماعات منتدى القطاع الخاص له تأثير على تفعيل واقع الاستثمار والبحث في استثمارات جديدة في لبنان؟
□ جرى التأكيد خلال اللقاءات مع الوفود المشاركة على نقطتين، البنى التحتية واعادة النمو الاقتصادي من خلال مشاركة القطاع الخاص في تنفيذها. لذلك لمسننا رغبة واهتماما من الجميع، واتوقع نتائج ايجابية قريبة

الى اي حد اعادت القمة التنموية العربية الثقة بلبنان؟
□ صورة لبنان مهدمة من الداخل، والقطاع الخاص العربي اتى الى لبنان ليدقق في هذه الصورة. وعلى الرغم من وجود هذا العدد الكبير من رجال الاعمال المشاركين في اعمال القمة التنموية، ومنهم من يرتبط بعلاقات عمل خاصة مع مستثمرين لبنانيين وحتى هناك ارتباطات عائلية. الصورة القائمة التي تظهر عن لبنان في الخارج منها ما هو حقيقة، ومنها غير واقعية، اما المقيمون يرونها على حقيقتها جيدة. استطاع رجال الاعمال اللبنانيين مواجهة الازمات منذ عام 1975، وتمكنا من توحيد لبنان في كل المجالات على

صراف: مطلوب من السياسيين الخروج من انانيتهم وطوائفهم

الرغم من وجود كلام مستنكر عن المذهبية والطائفية. في لقاء اتنا مع المستثمرين العرب والاجانب سمعنا منهم ان لبنان من اجمل البلدان، وان بنية الاستثمار فيه جيدة، ولكن ابتعدوا من الطائفية ومن الحديث عنها. من اجل عودة الثقة كما نريدها ونتطلع اليها، على الداخل اعادة الثقة الى ذاتها والعمل على تنظيفها من الشوائب، والتأكيد على ان الحقيقة تختلف. ما يجسد هذا الواقع هم رجال الاعمال الذين يؤكدون ان مجتمعنا هو لبناني فقط. وقد برهن في اكثر من مناسبة ان استقلاليته هي لبنانية، وليس بارتباطه الطائفي او بارتباطه بالزعامات السياسية. انهم رجال اعمال لبنانيين فقط.

”

نتائج ايجابية قريبة خصوصا بالنسبة الى القطاع الخاص العربي



كبير مستشاري رئيس مجلس الوزراء الدكتور نديم المنلا.

”

حكومية. بالتالي فان عدم تشكيل الحكومة له من دون ادنى شك اثر سلبي، وبالتالي يجب تشكيل الحكومة في اقرب فرصة ممكنة.

”

الصورة القائمة التي تظهر عن لبنان غير حقيقية



رئيس اتحاد المستثمرين اللبنانيين جاك صراف.

”



بنك بيروت
Bank of Beirut
معك لأبعد حدود

70 فرعاً في لبنان
16 فرعاً في أستراليا
3 فروع في أوروبا
5 فروع في سلطنة عمان
3 مكاتب تمثيلية

نذهب بعيداً لنوفر لكم تجربة مصرفية فريدة
بنك بيروت معكم إلى أبعد حدود.

من انانيتهم ومذاهبهم وطوائفهم وان يكونوا لبنانيين.

من خلال اللقاءات التي عقدت مع رجال الاعمال العرب، هل لمستم رغبة منهم في العودة للاستثمار في لبنان؟

ما سمعناه يتركز على مدى استعدادنا وجاهزيتنا على مختلف المستويات، وقد لمسنا نوعاً من عدم وجود ثقة بوضعنا الداخلي وفق ما نراه نحن كرجال اعمال لبنانيين. لذا المطلوب ان تكون الدولة دولة، وان يكون الوطن وطناً على كامل مساحته. المطلوب من السياسيين الخروج

هل اسست القمة لعودة العلاقات الطبيعية بين لبنان وعدد من الدول العربية؟

ابداً، من الناحية العربية نقلت وسائل الاعلام وقائع القمة التي عقدت في لبنان. اما من الناحية الدولية فهناك صورة قائمة ولكن هناك ايضاً صورة اخرى جيدة.

غبريل: انعقاد القمة يعكس الثقة بالامن

18 اتفاقية تجارية بين لبنان والسعودية تنتظر توقيعها



الخبير الاقتصادي والمالي الدكتور نسيب غبريل.

بيئة الاعمال في لبنان، لانها كانت ماضياً عوامل ضعف لجهة الاستثمار من المستثمرين العرب وخصوصاً اللبنانيين المغتربين. وهم ينتظرون مزيداً من الاصلاحات القانونية والبنى التحتية لرفع قدرة التنافسية للاعمال. والحكومة اللبنانية قامت بجهد مشكور لتسليط الضوء على مشاريع البنى التحتية المتعلقة بمؤتمر سيدر، وجميع الشركات الاجنبية والعربية تنتظر بدء العمل بهذه المشاريع.

وعن تمتين العلاقات العربية وخصوصاً دول الخليج مع لبنان؟

اكّد سفير المملكة العربية السعودية علنا انه بعد تشكيل الحكومة سيتم رفع الحظر عن سفر المواطنين السعوديين الى لبنان. ثمّة قرار مماثل لدولة الامارات برفع الحظر بعد تشكيل الحكومة، على ما نقله سفير لبنان في دولة الامارات. دعم لبنان لم يتوقف، لكن عليه تفعيل نشاطه بعد القمة لتشكيل الحكومة والاستفادة من هذه الاجواء الايجابية. الفرص متوافرة خصوصاً وان هناك نحو 18 اتفاقية تجارية بين لبنان والمملكة العربية السعودية تنتظر تشكيل الحكومة لتوقيعها.

هل يمكن اعتبار القمة، هي قمة تنموية، اعادت الثقة بلبنان اقتصادياً ومالياً واجتماعياً؟

الاثار الايجابية للقمة اولا في انعقادها في لبنان، وهذا يعكس الثقة بالامن فيه الذي سمح بوجود الوفود العربية. ثانياً عودة لبنان كواجهة للمؤتمرات الخاصة، خصوصاً ان لبنان كان يمثل هذه الوجهة بشكل جيد في الفترات الماضية. لكن اليوم فقد لبنان هذه الميزة بسبب الاوضاع الاقليمية، وانتقال هذه الوجهة الى بلدان عربية اخرى تملك البنى التحتية اللازمة وتتمتع باستقرار امني. لذلك يجب الاستفادة من عقد القمة في لبنان من المسؤولين لاعادة بلندا الى الخريطة التنافسية للاعمال والمؤتمرات والمعارض. لا شك في ان النتائج الاولية اظهرت استفادة القطاع الفندقية والى حد ما السياحي بشكل جيد كان يفترده منذ وقت طويل لجهة الحجوزات التي بلغت نسبتها 100%.

هل لمستم رغبة المشاركين في منتدى القطاع الخاص في الاستثمار في لبنان؟

الاستثمار ليس هدفاً للمنتدى، لكنه الخطوة الاولى لتطوير المناخ الاستثماري

